مدى مساهمة المقاولاتية في التخفيف من حدة البطالة محليا

د.أمينة بلعيد

باحثة دكتوراه

جامعة باتنة -1-

الملخص

تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة المقاولاتية في الحد من البطالة في الجزائر، من خلال تشخيص منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وتسليط الضوء على آليات التمويل المصغر مباشرة من طرف (Ansej, Angem, Cnac)، التي تم وضعها من طرف الدولة الجزائرية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي

الكلمات المفتاحية:

المقاولاتية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

Résumé :

L'étude vise à identifier l'ampleur de la contribution de l'entrepreneuriat à la réduction du chômage en Algérie.

à travers le diagnostic de système des petites et moyennes entreprises, et faire la lumière sur les mécanismes de micro-financement, que ce soit directement (ANSEJ, ANGEM, CNAC), qui a été développé par l'État algérienne pour réaliser le développement économique et social au niveau local.

Les mots clés :

l'entrepreneuriat-PME-ANSEJ-ANGEM-CNAC

مقدمة:

تعتبر البطالة من اكبر المشاكل التي تواجهها البلاد خلال الانتقال الاقتصادي نحو اقتصاد السوق، حيث يعتبر مشكل البطالة الأكثر وزنا والذي بمقدوره تهديد وزعزعة الاستقرار في المجالات السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية للبلاد. وتمس هذه الظاهرة بقدر كبيير فئة الشباب،حيث هي الفئة الأكثر تضررا من هذه الآفة.

وبالإضافة إلى إمضاء اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وترتيبات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة OMC، باشرت الجزائر التكيف مع مختلف هذه المتغيرات من خلال مجموعة من الإصلاحات مست العديد من القطاعات أهمها القطاع المؤسساتي الذي كان يعتمد بدرجة كبيرة على المؤسسات كبيرة الحجم، وبالتالي إعادة هيكلته، وفتح المجال أمام مبادرة القطاع الخاص الذي تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممثل الرئيسي له، لما لها من قدرة على التأقلم السريع مع التحولات والتغير ات التي يشهدها النشاط الاقتصادي، وتعتبر المؤسسة المصغرة الشكل الأكثر توصية به من أجل تنشيط وتحريك النسيج الاقتصادي المحلي لأنها تساهم في خلق مناصب الشغل.

أ- الإشكالية:

تعد مسألة تشغيل الشباب من التحديات العالمية الكبرى، وتتميز الجزائر بتركيبة سكانية شابة، حيث أضحت مكافحة البطالة من أولويات الدولة خاصة في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية وانخفاض أسعار البترول في العالم، حيث أدى هذا إلى تفاقم مشكلة البطالة، لذا لجأت الجزائر إلى وضع مجموعة من الآليات والتدابير للحد من ظاهرة البطالة من بينها المقاولاتية ومنه نطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى مساهمة المقاولاتية في التخفيف من حدة البطالة محليا؟

ب- أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحقيق مجموعة من النقاط:

- سياسة تشغيل الشباب؛

- واقع النشاط المقاولاتي في الجزائر؛
- الأجهزة والبرامج المعتمدة لمواجهة البطالة في الجزائر
رصد العراقيل التي واجهتها التجر بة المقاولاتية محليا.

جـ-مصطلحات الدراسة:

-البطالة: يمكن تعريف البطالة على أنها: "عدم امتهان أي مهنة" وفي حقيقة الأمر أن هذا التعريف غير واضح وغير كامل، إذ لابد من إعطاء هذه الظاهرة حجمها الاقتصادي و الاجتماعي.

-المقاولاتية: عرف المشرع الجزائري المقاولة بموجب المادة 549 من القانون المدني على أنها" عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين أن يضع شيئا أو أن يؤدي عملا مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر)."

كما عرف القانون الأساسي للحرفي المقاولة على أنها " استخدام وسائل الإنتاج في منظمة دائمة أسست على نشأة مادية، فالعمل يعتبر تجاريا إذا كان يتم على شكل مشروع ،وهو موضوع يعتمد على فكرتين أساسيتين :التكرار والتنظيم).

كلا التعريفين يرى أن المقاولاتية عبارة عن نظام أحد أسسه هي المخرجات المتمثلة في المؤسسة، و إن أغلب المؤسسات التي يقوم المقاولون بإنشائها هي عبارة عن مؤسسات صغيرة أو متوسطة[1].

-المرافقة المقاولاتية:هي محاولة لتجنيد الهياكل والاتصالات والوقت من أجل مواجهة المشاكل المتعددة التي تعترض المؤسسة، ومحاولة تكييفها مع ثقافة وشخصية المقاول".[2]

-المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: عرف المشرع الجزائري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية كالأتي[3]: مؤسسة إنتاج السلع و/ أو الخدمات، تشغل من 1 إلى 250 شخصا، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها 500 مليون دينار،تستوفي معايير الاستقلالية.

أولا- سياسة تشغيل الشباب:

تمثل سياسة التشغيل جل التدابير، الإجراءات والميكانيزمات المتخذة من طرف الدولة لهدف ترقية تشغيل الشباب.

وقد عرفت فئة الشباب في الجزائر تطور ملحوظ نتيجة زيادة عدد السكان، فقد تضاعف عدد سكان الجزائر بمقدار ثلاث مرات في غضون 44 سنة، حيث ارتفع عدد السكان من 12 مليون في 1966 إلى 37.9 مليون سنة 2012، ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدلات المواليد، وانخفاض الوفيات.

الجدول رقم1: تطور سكان الجزائر الوحدة: مليون

السنة	1966	1977	1987	1998	2008	2010	2012
عدد السكان	11.8	15.6	22.6	29.1	33.9	35.9	37.9

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد نشرات الديوان الوطني للإحصاء2013

من خلال معطيات الجدول أعلاه،تكون نسبة الشباب هي الفئة الاكثر أهمية في التركيبة السكانية الجزائرية على غرار الدول الإفريقية، فحسب المكتب الدولي للعمل يعتبر سكان القارة الإفريقية الأكثر شبابا في العالم ب 200مليون نسمة في سن 15-25سنة، وتضم الجزائر في فئة 15-30 سنة مليون نسمة في 2010، ومن المنتظر أن يزد هذا العدد بنسبة 20%أفاق 2045 لكي يبلغ 13 مليون نسمة.

-الشباب و التعليم

بلغ الشباب الجزائري مستوى تعليميا لم يسبق له مثيل في تاريخ البلاد، حيث بلغت نسبة الوصول للدراسات العليا 32.1%في 2011 بعدما كانت 16.3% في 2001.

حيث من خلال تحليل لخصائص البطالة في الجزائر نلاحظ ان هناك مشكل حقيقي على مستوى مخرجات التكوين و بالأخص على مستوى الجامعات ، حيث تظهر إحصائيات 2012 أن 21.4% من المتحصلين على شهادات التعليم العالي عاطلون عن

العمل مقابل 7.3% من الأشخاص بدون تأهيل، لينخفض هذا الرقم في 2013 حسب الديوان الوطني للإحصاء إلى 16.1% ، وذلك راجع إلى تدابير المختلفة للإدماج المهني التي أخذتها الحكومة في إطار سياسة دعم التشغيل، وبلغ معدل البطالة 9.96%

وفي الجدول التالي نوضح معدل البطالة عند الشباب مابين 29-20 سنة

الجدول رقم 2:معدل البطالة عند الشباب 20- 29 سنة

	2010		2011		2012	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
29-20 سنة	21.7	34.3	19.0	36.6	18.6	37.4
29 فأكثر	6.9	12.8	5.7	14.4	5.4	15

المصدر: تقرير وزارة الشغل، 2013

نلاحظ أن هناك انخفاض طفيف لمعدل البطالة عند الذكور، وزيادة عند الإناث.

وقد رافق تنامي ظاهرة البطالة في أوساط الشباب الجامعي تراجع قدرة مؤسسات التشغيل في القطاعين العام والخاص و طاقتهما على استيعاب المزيد من العاملين، مما دفع بالكثير من الدول في محاولة منها لامتصاص البطالة إلى إنشاء هيئات للدعم والمرافقةبهدف تشجيع روح المقاو لاتية.

الجدول رقم 03: البطالة في وسط الشباب حاملي الشهادات العليا

الصحة	الهندسة	العلوم	أدأب وفنون	علوم اجتماعية وتجارة وقانون	أخر
%04	%15	%18	%27	%29	%13

المصدر: معطيات الديوان الوطني للإحصاء2012.

من خلال الجدول إن نسبة البطالة مرتفعة خاصة في مجال علوم اجتماعية وتجارة وقانون وذلك راجع إلى عدد الطلبة الموجهين إلى هذه التخصصات.

2-واقع النشاط المقاولاتي في الجزائر

تعتبر المقاولاتية بمثابة تسلسل عمليات على عدة مراحل تبدأ بنوايا خلق المؤسسة ، وتبدأ هذه العملية بمشاركة المقاولين المحتملين، والقادرين على إنشاء مشروع أو مؤسسة بالنسبة للجزائر، بلغ معدل النشاط 9% في 2012 حيث تأتي في المرتبة الثالثة في المنطقة.

و لمباشرة النشاط المقاولاتي يجب أن يتوفر شرطين و هما وجود الفرص الربحية للمقاولة و العنصر البشري الذي يتمثل في الأشخاص الذين يملكون القدرات لمزاولة النشاط المقاولاتي.

أ-دوافع النشاط المقاولاتي:

وقد تكون هذه الدوافع هي البطالة، عدم استقرار الشغل، وقد تكون هذه الدوافع هي الإمكانات والفرص المتاحة للربح، حيث يعتبر الكثيرين إن المقاولاتية هي المخرج الوحيد للتخلص من البطالة.

في 2013 ونظرا للاستقرار الاقتصادي والنمو الذي شهدته الجزائر في الأعوام الماضية بلغت نسبة النشاط المقاولاتي 47% حيث أشارت معطيات الديوان الوطني للإحصاء عام 2011 أن عدد أرباب العمل و أصحاب الأعمال الحرة بلغ 1840000 في الوسط الحضري.

أما فيما يخص التشغيل يوفر قطاع التجارة والخدمات 55.2% من مناصب الشغل متبوع بقطاع البناء بـ 19.4% الصناعة 13.7% والفلاحة 11.7%.

أما فيما يخص الطموح أو توقع النمو بالنسبة لإمكانية التشغيل على مدى الخمس السنوات القادمة فنسبة 70% من المقاولين يتوقعون توفير أقل من 5 مناصب، 23%

يتوقعون توفير ما بين 6 و19 منصب شغل و7% فقط يتوقعون توفير أكثر من 20 منصب شغل.[4]

ب- مؤشرات النشاط المقاولاتي في الجزائر:

التي تخص التصورات والمواقف المقاولاتية للأفراد تشير إلى أن روح المقاولاتية في تحسين مستمر عند الجزائريين ما بين 2009-2012.

الجدول رقم 04: المواقف المقاولاتية في الجزائر مقارنة بدول الشرق الأوسط

%	2009	2011	2012	الشرق الأوسط 2012
الفرص المتاحة	48	54	46	41
المهارات المتوفرة	52	60	54	53
الخوف من الفشل	27	43	35	35
نوايا مقاولاتية	26	41	21	26
مقاولاتية كخيار مهني	57	80	79	76
المكانة اجتماعية للمقاول	58	82	81	81
اهتمام وسائل الإعلام بالمقاولاتية	39	51	47	56

المصدر: تقرير UNITAR، 2013

نلاحظ من خلال الجدول ان تصورات تجاه النشاط المقاولاتي في الجزائر تحسنت كثيرا بين 2009و 2012 و أن مجهودات تبقى ضرورية لتحسين مؤشرات الخوف من الفشل وكذلك النوايا المقاولاتية.

- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

اهتمت الجزائر بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تطبيقها لمجموعة برامج إصلاحية تنموية متتالية المخطط الثلاثي 2001-2004، البرنامج التكميلي لدعم

النمو 2005- 2009، و برنامج توطيد النمو 2010- 2014 [5]، و يعد قانون 01\18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، منعرجا حاسما في تاريخ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، حيث بلغ عددها في السداسي الأول من سنة 2013 حوالي 747934[6] أين تمثل 90% منها مؤسسات مصغرة.

يعرض هذا الجانب تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سواء كانت عامة أو خاصة بالإضافة إلى حركية إنشائها وتعدادها حسب كل حالة من حالات هذه الحركية.

الجدول رقم 05 : تطور عدد PME خلال الفترة 2009-2013

PME		2009	2010	2011	2012	2013
PME خاصة	شخص معنوي	345902	369319	391761	420117	441964
	شخص طبيعي	241001	249196	120095	130394	136622
	النشاط حرفي	/	/	146881	160764	168801
	المجموع	586903	618515	658737	711275	747387
PME العمومية	شخص معنوي	591	557	572	557	547
	المجموع	591	557	572	557	547
PME Σ		346493	369876	659309	711832	747934

المصدر: معطيات وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،2013

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر وهذا راجع لزيادة عدد المؤسسات الخاصة، في حين أن المؤسسات العمومية* تعرف تراجع

سنوي باستثناء الزيادة التي تم تسجيلها في 2011 ويفسر هذا الانخفاض بتغير البنية الهيكلية وا ٍعادة تنظيم القطاع العمومي منها من تم حلها و البعض الأخر ادمج.

وتتوزع المؤسسات الخاصة التي تم إنشاؤها سنويا بين: **أشخاص معنوية، أشخاص طبيعية** و**الحرف** التي لم يتم إدراج تعدادها في سنتي 2009-2010 لأن نظام جمع المعطيات لفئة الصناعات التقليدية قد تغير وأصبح يعتمد على الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء CASNOS، وهذا تبعا لإنشاء وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار (التغير الحكومي 28 ماي 2010).

بالرغم من احتلالها حيزا متميزا في الأدبيات الاقتصادية و السياسية، و بالرغم من وجود خطاب سياسي لترقيتها تجسد من خلال إنشاء وزارة لهذا الغرض، وبالرغم أيضا من الجهود المبذولة لتطوير هذا القطاع، إلا أن إنشاء و تطوير هذه المؤسسات لا يزال يلقى العديد من الصعوبات والعراقيل، فحسب تقرير -Doing business 2014- فان اقتصاد الجزائر يحتل المرتبة 153 من بين 185 دولة من حيث سهولة ممارسة الأعمال.

ومن بين المشاكل التي تعرقل إنشاء PME في الجزائر:

-عدم حماية المنتج الوطني من التدفق الفوضوي للسلع المستوردة؛

-المحيط الإدار ي؛

- الصعوبات المتعلقة بالعقار ؛

- صعوبات التمويل والتحفيزات الضريبية والجمركية.

3- الأجهزة والبرامج المعتمدة لمواجهة البطالة في الجزائر:

حيث يعد برنامج تشغيل الشباب أول برنامج مستقل موجه للشباب، ويهدف أساسا إلى خفض بطالة الشباب من خلال منحهم تأهيلا يساهم في تسهيل إدماجهم المهني في إطار أعمال ذات منفعة عامة.

-الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):

لقد اعتمدت الحكومة الجزائرية جهازا جديدا لتأطير سياسة دعم التشغيل في سنة 1996 والمتعلقة بدعم تشغيل الشباب مع تحديد أشكال هذا الدعم ، وتكفلت بتأطير وتطبيق هذا الجهاز الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ، ويهتم هذا الجهاز بثلاث نقاط:

-إدماج نشاطات الشباب في آليات السوق .

-تدخل البنوك حسب المنطق الاقتصادي و المالي فيما يخص تقييم الأخطار.

- اتخاذ الآراء لتمويل المشاريع .

-إعادة تركيز تدخل السلطات العمومية في مهام المساعدة و الاستشارة .

- جهاز الصندوق الوطني للتامين من البطالة: (CNAC)

تتمثل أهم نشاطات هذا الجهاز في الحفاظ على مناصب العمل أو المساعدة على العودة إلى العمل خاصة بالنسبة للعمال المسرحين لأسباب اقتصادية في إطار عمليات تسريح العمال و تطور النشاطات حول الإجراءات التالية:

-دفع التأمين عن البطالة إلى الصندوق لمدةقدر ها 23 شهرا .

-الدعم و المساعدة من أجل الرجوع إلى العمل.

-شهادات التكوين المهني و التعليم العالي أو حتى الذين يملكون خبرة في ميدان معين.

الجدول رقم06:عدد مناصب الشغل في إطار جهاز CNAC

	2007-1999	2008	2009- 2013
عدد مناصب الشغل	20757	2398	47800
نسب مساهمة الصندوق في الشغل	0.29	0.03	

المصدر :وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي

-البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية: PNDA

يعتمد البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية علىإسترً اتيجية كلية تهدف إلى تطوير و زيادة فعالية القطاع الفلاحي،و هو مبني على سلسلة من البرامج المتخصصة و المكيفة مع

المناخ الفلاحي الجزائري و هكذا قامت الدولة الجزائرية بوضع برنامج يختلف عن البرامج السابقة ،و يهدف هذا البرنامج المسطر للتنمية الفلاحية إلى تحسين مردودية القطاع الزراعي ،حيث قامت الدولة بوضع عدة برامج و آليات تمحورت في برامج تنموية على شكل سياسات دعم و تطوير الإنتاج الزراعي.و هذا يفرض الاهتمام بهذا القطاع في إطار كل البرامج التنموية المسطرة.

الجدول رقم07: مؤشرات تقييم البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية2009-2012

	2009	2010	2011	2012
عدد مناصب الشغل المحققة	179291	166203	132428	104323
نسبة المساهمة في التشغيل %	2,68	2,13	2,65	1,18

المصدر : دحماني محمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر ،محاولة تحليل ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه 2013 جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ص226 .

-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: ANGEM

أنشأت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي 14/4 المؤرخ في2004/01/22 وهي آلية جديدة تهدف إلى ترقية الشغل الذاتي من خلال مراقبة القروض المصغرة ودعمها ومتابعتها ،يخص هذا الجهاز بالأساس الحرفيين والنساء الماكثات في البيت و تتًاوح قيمة هذه القروض ما بين 50000 و 400000

وكان العدد الإجمالي للوظائف المحدثة من طرف الوكالة لتسيير القرض المصغر منذ إنشائها إلى غاية سنة2013 يقدر ب 677412 وظيفة، و الجدول التالي يبين تطور عدد مناصب الشغل التي تم خلقها في إطار هذا البرنامج منذ 2009 و إلى غاية 2012

الجدول 08: الوظائف التي تم خلقها في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

	2009	2010	2011	2012
عدد الوظائف المحدثة من طرف الوكالة	218421	295591	456917	677412
نسبة المساهمة في التشغيل الكلي	-	2,13	3.04	4,77

المصدر: **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر**

تشير الإحصائيات الواردة في الجدول إلى أن نسبة مساهمة الوكالة في التوظيف الإجمالي قد انتقلت من 2.13 سنة 2005 إلى 4,77 سنة 2012و هي في زيادة مستمرة.

-برنامج عقود ما قبل التشغيل

يعتبر من أهم البرامج المطبقة حاليا ،موجه لإدماج الشباب المتحصلين على شهادات جامعية و الذين يدخلون سوق العمل أو الشغل لأول مرة و يهدف هذا البرنامج إلى زيادة العروض وتشجيع وتسهيل إدماج المتحصلين على شهادات علمية في سوق الشغل من خلال الفرص التي يمنحها إياهم عقد ما قبل التشغيل في اكتساب تجربة تساعدهم على الإدماج النهائي لدى أصحاب العمل[7].

4-رصد العراقيل التي واجهتها التجربة المقاولاتية في الحد من البطالة:

من اجل الإلمام بالموضوع ولأن إحصائيات التشغيل المعلن عنها من قبل الحكومة او حتى الهيئات المختصة مثل الديون الوطني للإحصاء تكون غير متوفرة،حيث يتم التعامل معها بحذر،حيث تم الإعتماد في هذه الدراسة على المعطيات مباشرة من المصدر عن طريق مقابلات اجريت مع مدراء-ANSJ-CNAC-ANGEM

إن من خلال دراسة تجربة المقاولاتية في إطار أجهزة دعم تشغيل الشباب توصلنا إلى ان هذه الأجهزة لاقت صعوبات في المراحل الأولى من إستحداثها.

توصلنا إلى أن الوكالات بدون إستثناء قد مرت بظروف صعبة قبل سنة 2008 بسبب الإجراءات الثقيلة من جهة التي عانى منها المقاولون الذين قصدوها بغية الإستفادة من خدماتها ،ثم تأتي فترة بعد 2008 أين خففت الإجراءات بأحادية التأهيل حيث استحدثت على المستوى الولائي لجنة الإنتقاء والإعتماد والتمويل،التي تلزم قراراتها البنوك في تمويل المشاريع المعتمدة.

-فيما يخص حصيلة أجهزة الدعم الثلاث مع الأخذ بالاعتبار صيغة التمويل الثلاثي فقط:

*40898 ملف مودع من قبل مقاولين الشباب.

*19015ملف تم تأهيله من طرف لجان التأهيل بنسبة 46.4% من إجمالي الملفات المودعة.

*8785 مشروع تم تمويله من طرف البنوك بنسبة 46.2 من المشاريع المؤهلة.

حيث تقدر نسبة تجسيد المشاريع ب 21.4% من إجمالي الملفات المودعة بمساهمات متفاوتة من بنك إلى أخر، ونجد أن قطاع الخدمات تستحوذ على توجه أغلب المقاولين، فنجدها على مستوى الصندوق الوطني للتأمين على البطالة ب 75%من المشاريع المنطلقة فعليا و 63% لقطاع النقل وحده. أما على مستوى وكالة دعم تشغيل الشباب ANSJ فبلغت نسبة المشاريع ذات التوجه الخدماتي 58 %من المشاريع.

وعلى مستوى وكالة ANGM فبلغت نسبة المشاريع الخدماتية 46%.

أما فيما يخص إستقطاب الجامعيين وحاملي الشهادات من طرف هذه الأجهزة فبالرغم من التسهيلات و التحفيزات و المزايا التي توفرها الوكالات،حيث الملاحظ ان الشباب حاملي الشهادات الجامعية لم تجذبهم هذه المزايا حيث مولت ANSJ 635 ملف بنسبة 11% و193 فقط اتجهوا للأعمال الحرة من خلال فتح مكاتب في إطار التحفيزات التي توفرها الوكالة في هذا الجانب.

أما على مستوىCNAC فنجد ان نسبة الجامعين لا تتعدى 5% بالنسبة للمشاريع المنطلقة ونفس الشيء بالنسبة لوكالة ANGEM ب 1.5%بالنسبة للملفات المؤهلة من طرف لجنة التأهيل.

ونشير إلى أن جامعة باتنة-1- تحتوي على دار للمقاولاتية بالشراكة مع ANSJ حيث تتولى مهام التحسيس والتكوين فيما يخص خلق المؤسسات في مختلف المراحل.

أما فيما يخص الحد من البطالة فقد ساهمت بالفعل هذه الأجهزة في إمتصاص الضغط على وكالة التشغيل و تساهم في تخفيف من يأس الشباب وذلك عن طريق خلق منصب شغل ذاتي.

الخاتمة:

حيث إتضح أن المقاولاتية موجودة فعلا في الجزائر ويتجلى ذلك من واقع الأرقام المقدمة عن حصيلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الرسمية، حيث نسجل زيادة كبيرة في المؤسسات الخاصة على حساب المؤسسات العمومية، وهذا في إطار خوصصة القطاع المؤسساتي واعادة الهيكلة، ناهيك عن التطور الذي عرفته هذه المؤسسات سنويا من حيث العدد بالإضافة الى زيادة مناصب الشغل، وهذا بفضل السياسة التنموية التي طبقتها الجزائر خلال المخططين الخماسيين الأخير ين المرتكزة أساسا على آليات الدعم والمرافقة.

ورغم الدور الفعال لهذه البرامج في دعم و إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن هذه المساهمة لا تزال ضعيفة، كما أن وتيرة نمو المؤسسات يبقى بعيدا كل البعد عن المستوى المطلوب، إذ كان المستهدف من المخطط التنموي 2009-2014 هو إنشاء 200 ألف؛ وأن هذا العدد بلغته دول خلال سنة واحدة، ضف إلى ذلك فالكثير من الباحثين والمتتبعين يشككون في إمكانية بلوغ هدف أكثر من مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة في نهاية سنة2015، ثم إلى مليون و 340الف سنة 2020 ثم 2 مليون مؤسسة بحلول سنة 2025.

لكن معدل إنشاء المؤسسات لا يرتبط فقط بأداء هيئات وبرامج الدعم ولكن كذلك بمدى توفر روح المقاولة لدى المجتمع والتي ما يلاحظ عليها في الجزائر هو انخفاض مستواها وكذلك تجاهل نظام التكوين لميكانيزمات وأسس لغرس ثقافة التقاول، وبالتركيز على برامج الدعم المقاولاتي يمكن القول أنه ثبت نوع من القصور في بعض الزوايا، من بينها:

- نقص فعالية برامج الدعم إدارة الهيئات التي أوكلت إليها مهمة التكفل بمتابعة و مرافقة حاملي المشاريع؛

- افتقاد البرامج التنموية المتبناة للعمق الاستراتيجي، فبالرغم من التراكمات المالية إلا أن ذلك لم يقابله دفع قوي ومتواصل للنمو وإنما انحراف بطئ لقطاعات النشاط الاقتصادي؛

- الملاحظ في الاقتصاد الجزائري أنه يغلب عليه الطابع التجاري والخدماتي مقابل القطاع الصناعي وهذا ما لاحظناه من خلال الإحصائيات التي تثبت أن القطاعات الأكثر تمويلا من طرف هيئات الدعم هي التجارة وقطاع الخدمات، في حين تكاد تنعدم بالنسبة للصيد البحري.

- نقص المعلومات وضعف نظام الاتصالات المتعلقة بمختلف هيئات الدعم والامتيازات الممنوحة.

- ضعف التنسيق والتعاون بين نظام المحاضن من جهة و آليات التمويل المصغر من جهة أخرى، حيث نجد بعض الهيئات تشترك في نفس الفئة العمرية بالإضافة إلى قيام بعض آليات التمويل المصغر Ansej بالتكوين والمرافقة المعنوية .

المراجع والإحالات:

[1] JULIEN Pierre-André, «Trente ans de théorie en PME : de l'approche économique à la complexité»,cité in : Revue internationale P.M.E : économie et gestion de la petite et moyenne entreprise, vol. 21,n° 2, 2008, p 23

[2] Christian Marbach, « L'appui à la création de PME, Point de vue du créateur », Cité in : Regard sur les PME, Agence des PME, 1ére édition, N° 02, Janvier 2003, P : 43.

[3] وزارة **الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، العدد 22،افريل 2013، ص 10**

[4] GEM,2011 global report,2012.

[5] محمد مسعي، **سياسات الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو**، مجلة الباحث العدد: 10، 2012

[6] وزارة **الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الإستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، العدد 23، ديسمبر2013، ص 10**

* المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية الشروط المنصوص عليها في القانون فيما يخص الإستقلالية ولكن تم أخذها في النشرية لكل المؤسسات التي يكون حجمها أقل من 250 أجير.

[7] غالم عبد الله،إجراءات وتدابير لدعم سياسةالتشغيل،ملتقى،إستراتجية الحكومة في القضاء على البطالة ،جامعة لمسيلة 15-16 نوفمبر،2001 ص 5.